عند من الموافقة باللام الجر فيما سبق فارجع اليه   والمراد به كون الشيء مسندا اليه اشارة الى ان
الضمير اليه في قوله والاسناد اليه الى الشيء لا الى الاسم اذ لا فائدة فيه لان كون الاسم مسندا اليه من خواص
الاسم مما لا يحتاج الى البيان لانه لا يتصور في غير الاسم فلا يحتاج الى قوله وانما اختص هذا المعنى آه
وايضا اشار به الى الضمير في اليه لا يرجع الى اللفظ كما هو رأي البعض حتى يحتاج الى ان يقال ان يكون اللفظ
مسندا اليه انما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ لانه ليس مخصوصا بلفظ الاسم نحو ضرب مبني
وج حرف جر فعند رجع الضمير الى الشيء يتناول اللفظ والمعنى معا ثم ارجاعه الى الشيء باعتبار ادعاء الشيء
لكما ظهر كالمراد كون ما هو فيصح ارجاعه اليه قيل المسند اليه يوجد في الفعل ايضا مثل تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه المعيدي بفتح العين اسم رجل فان قوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره واجيب بانه محمول على حذف
ان اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر
فلما حذف ان بقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب للثقل وعاملة لفظا الى الرفع الذي
هو اوله احوال او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك بالمعيدي وذلك لان ذلك يدل على
المعنى والزمان مجردا عن احدهما لو ليه واستعمل في الآخر وهو مثل يضرب باطنا حر من رواية
والمعيدي منسوب الى معيد مصغر معد   وضع لان يكون ابدا مسندا فقط اي مسندا باعتبار جزء
حولم
معناه الذي هو الحدث فانه باعتبار تمام معناه المشتمل على النسبة المخصصة لا يصح ان يقع محكوما عليه
وبه لعدم استقلاله بالمفهومية والكلام في قوله لان يكون للغرض اي الغرض من وضعه واللازم بطلان
فالملزوم مثله ويجوز ان يقال المراد ان الفعل وضع لان يكون مسندا بالاسناد الحقيقي فلو وقع مسندا اليه
كذلك لا يلزم وضعه الحقيقي فكذلك فلذلك لا ينافي كونه مسندا اليه مجازا واما عدم كون الحرف مسندا اليه فظاهر
لان استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسندا او مسندا اليه لا يقال لا نسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة
يقع ايضا مسندا اليه مثل الشمس طالعة في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لانه محكوم عليه وكل ما
هو محكوم عليه فهو مسند اليه لانا نقول المراد من الاختصاص الاضافي وهو عدم كونه في الفعل والحرف فيهما ونقول
الجملة لا يكون اسما حكمي لانه يصح ان يقع اسم الحقيقي موقعها ولما ذكر لا يرد ما قال في بعض كتبهم ان
المسند اليه يوجد في الفعل في نحو اذا قيل لهم آمنوا الآن آمنوا مسند اليه يكون مفعول ما لم يسم فاعله بقيل
مع انه فعل لانه جملة وقد عرفت ان المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي فلا يحتاج الى جوابه
بعضهم بانه محمول على هذا الكلام اي واذا قيل لهم هذا القول والقائل ان يقول ان واحدا من قوله ابدا
وقوله فقط مغن عن الآخر وجعل قوله فقط تاكيد البعيد الا ان يقال قوله فقط اقيد المسند وقوله
ابدا قيد لوضع الفعل اي وضع الفعل وهو الحدث ابدا او دفع اجزاء الآخر قيل انما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون مسندا ابدا فلو وقع مسندا اليه يلزم ان يكون مسندا او مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين
تاما وقيل انما اختص بالاسم لان من حق المسند اليه ان يكون معرفة والفعل لا يكون معرفة   ايكون الشيء مضافا
آه هذا التفسير علم ذكر اليه فانه لو كان المراد كون الشيء مضافا اليه ينبغي ان يقول الاضافة اليه كالاسناد اختصاص
لوازمها

لوازمها من التعريف آه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم والا يلزم تحقق الملزوم بدون اللازم
وهذا الظاهر لان اللازم اما متساوله او اعم منه وتمنع تحقق احد المتساويين بدون الآخر كما يمتنع
تحقق الاختصاص بدون الاعم ثم ان عدم كون التعريف والتخصيص في الحروف ظاهر واما عدم كون التعريف
الفعل ايضا فلان الفعل نكرة ابدا واما عدم كون التخصيص فيه فلان معنى التخصيص هو قلة اشتراك الافراد
وهي فيما كان فيه الافراد كما في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان المراد من الفعل ليس الا الطبيعة
اي طبيعة الحدث والزمان والنسبة وقلة اشتراك الافراد غير متصور فيها وفيه بحث لجواز قولنا ضرب
يوم باضافة الضرب الى اليوم اي ضرب نفس طبيعة فمثل هذا التخصيص جاز الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مع انه اريد بالضرب نفس طبيعة فمثل هذا التخصيص جاز في الفعل كتخصيص بالظرف والحال مثل ضربت
الليل
يوما اي ضربت زيدا يوما او ضربت في اليوم او ضربت قائما فيحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه باليوم لخروج
منه باعتبار تخصيصه بالقيام بخروج الضرب الواقع في القعود فان قلت ضرب ان التخصيص في الفعل باعتبار
معناه المصدري فان الحدث المظروف للزمان الماضي او الحال واما الاستقبال انما يكون مظروفا باعتبار انه
معنى المصدري الذي هو معنى الاسم فلم يوجد اللام في الاسم فانه اذا وقع مظروفا الزمان الحال مثلا
فخرج زمان الاستقبال ثم يحصل فيه التخصيص قلت المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل
حال كذلك التخصيص كونه والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول
عليه بالفعل وايضا لو صح ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله وانما قيل فانه آه لا ما تعلق على
الباء في قوله من دون بزيد هو المصدر مع انه معنى المصدري فيكون مختصا بالاسم واما اختصاص التحقيق
بالاسم فلانه اما بحذف التنوين واما تقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كما هو المطلب المراد ههنا
هما لا يوجد ان الا في الاسم وكذا التحقق الذي لاجلهما لا يكون الا فيه لا يقال ما يقوم مقام
التنوين يكون في الفعل ايضا مثل يضربان ويضربون لانا نقول ان لا يثني ولا يجمع بل هما كونهما
يكون كما في يكونان في الفاعل فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل قيل التحقق الحاصل بالاضافة لا يحصل ان
يكون المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن وجهه حذف الضمير منه للتحقق فيه فانه تمنع حصول التحقق
فيه بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان الحسن المضاف المعرف باللام فيمنع دخولها عليه فلم لا يجوز اضافة
الفعل للتحقيق في المضاف اليه لا يقال لا نسلم وجود التحقيق في المضاف اليه بحذف الضمير في المثال المذكور لوجود
العوض وهو اللام لانا نقول بدل حرف الساكن من المتحرك ايضا للتحقيق لان حرف الساكن اخف المتحرك
في حصل التحقيق فيه بحذف الضمير فجاز ان يوجد ذلك في الفعل ايضا واجيب عنه بان الحسن الوجه محمول على
ظ واللباب اي انا الحكم فيه ايضا ان التخفيف في المضاف التنوين او ما يقوم مقامه الا لحاد الباب فيكون حذفهما
منه حقيقة   وانما فسرها الاضافة بكون الشيء المضاف اليه مع ان تفسيره به اولى سابوجهين الاول انه ينا
ح بقوله لاحقه وهو الجر علم الاضافة والثاني انه لا يحتاج الى زيادة قوله بتقدير حرف الجر المحتاج اليه على
حكما لا حقيقة حد
حوله

Copyright © King Saud University